عصام شلهوب

لبنان يخوض معركة إستعادة الثقة وتحفيز الإستثمار شقير: نحتاج إلى إرادة صادقة وإصلاحات جذرية

يشهد لبنان، بلد التناقضات والتحديات، مرحلة تاريخية مفصلية تتسم بأزمات متشابكة اثرت على كل مفاصل الحياة، على رأسها الاقتصاد الذي يقف اليوم على حافة الانهيار. فبعد سنوات من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، بات لبنان في مواجهة تحد مصيري: كيف يمكنه استعادة الثقة المحلية والدولية وتحفيز الاستثمار الذي يعد شريان الحياة لأي اقتصاد؟

الاستثمار ليس مجرد تدفق رؤوس اموال؛ بل هو تصويت بالثقة من الداخل والخارج على قدرة بلد ما على تقديم بيئة مستقرة، ونظام عادل، وفرص واعدة. في لبنان، الذي كان يوما يعرف بكونه مركزا تجاريا واقليميا نابضا بالحياة، تتلاشى هذه الصورة تحت وطاة ازمات متراكمة. فالتدهور في سعر الصرف، وضعف البنية التحتية، والفساد المستشري، الى جانب غياب الاستقرار السياسي، كلها عوامل دفعت المستثمرين الى التردد، بل والابتعاد.

لكن، كما اثبت التاريخ، فان الازمات تولّد الفرص. فإعادة بناء الثقة بالاقتصاد اللبناني تتطلب ارادة سياسية صادقة واصلاحات جذرية تبدأ بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. كما ان لبنان يمتلك العديد من الميزات التي يمكن ان تجذب الاستثمارات، بدءا من موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وصولا الى موارده البشرية المبدعة وقطاعاته الواعدة في الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والسياحة.

ان تحفيز الاستثمار في لبنان ليس مجرد خيار اقتصادي، بل هو ضرورة وجودية لضمان بقاء هذا الوطن قادرا على الصمود امام العواصف المتلاحقة. انها دعوة لاعادة التفكير والبناء، والامل لشعب يبحث عن استقرار، وعن وطن يستطيع من خلاله ان يحقق طموحاته. في هذا السياق، لا يكمن التحدي في جذب الاموال فقط، بل في تحويل لبنان الى بيئة آمنة ومستقرة يراها المستثمرون ارضا للفرص، لا ارضا للمخاطر. "الامن العام" التقت رئيس اتحاد الغرف اللبنانية والهيئات الاقتصادية محمد شقير.

■ ما هي عناصر تحفيز الاستثمار المحلي والدولي في لبنان ومدى تأثير الاحداث الداخلية والاقليمية الحالية عليه؟

□ نحتاج قبل كل شيء، لاستعاده الثقة، الى انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة. يجب العمل على ذلك بتأن لبناء هيكل متين للثقة مع المستثمر. اول مدماك في هذا البناء هو تنفيذ القوانين الاصلاحية وتحديث اخرى. لا يجوز مثلا الاستمرار باعتماد قانون ضريبي عفا عليه الزمن بل يجب وضع قانون عصري يتناسب مع الواقع الحالي. ان اعادة وضع قانون جمركي متطور تم درسه لفترة طويلة، ومولّه الاتحاد الاوروبي، لكنه لم يبصر النور بسبب التدخلات السياسية، اضافة الى قانون تشجيع الاستثمار الذي وضعه الرئيس الشهيد رفيق الحريري. من بين القوانين الاصلاحية، قانون هيكلة القطاع المصرفي وما يتفرع عنه. تنفيذ هذه القوانين وغيرها تعيد الثقة بلبنان، وبالتالي بالاستثمار فيه، فبغير ذلك لا مجال لتحريك عجلة الاقتصاد. هذه العجلة لا تدور عبر مجاملات كلامية عن طبيعة لبنان ومناخه، لأن المستثمر يسعى الى الاستفادة وتحقيق الربح. لذلك من الواجب على المسؤولين التوجه الى الداخل والخارج بكلام عملي واقعي، يستند الى اجراءات تنفيذية تؤكد على جدية العمل لتخطي كل المعوقات التي اصابت لبنان، بدءا من الازمات المالية والمصرفية وتفجير مرفأ بيروت، واخيرا الحرب التي لم تتوقف تداعياتها حتى اليوم.

■ كيف تؤثر الانقسامات السياسية على مناخ الاستثمار وعدم البت بالقوانين الاصلاحية المطلوبة؟

□ كل المصائب التي حلت بلبنان مردها الى السياسة المتبعة منذ عقود. فالخلافات السياسية حالت دون تنفيذ المشاريع الاقتصادية التنموية وابرزها باريس 2 و3 وآخرها مؤتمر "سيدر". آمل بعد التغييرات المهمة التي حدثت في لبنان، ان يعي اصحاب السلطة مسؤولياتهم الوطنية ووضع انقساماتهم جانبا لمصلحة البلد. اهم اجراء يمكن العمل عليه بعد تشكيل الحكومة العتيدة، هو اعتماد مبدأ اتخاذ القرارات بالاكثرية واذا لم تتمكن من ذلك ستفشل، لأنها لن تستطيع تحقيق احلام المواطنين. امران يجب ان يتحققا هما المكننة اي الحكومة الالكترونية، والخصخصة بأقسامها الثلاثة: الكاملة والجزئية والادارة والتشغيل. الدولة تملك قطاعات كثيرة يمكن اعتماد مختلف انواع الخصخصة لتطويرها وتحديثا وزيادة مداخيلها، كالمرفأ والمطار على سبيل المثال. اذا لم يعمل على تنفيذ هذا التوجه، سيبقى الفساد ساريا وكذلك المحاصصة، في مفاصل الدولة وادارتها وعندها على لبنان السلام.

■ هل ستبقى التدخلات السياسية موجودة؟ كيف يمكن الحد من تاثير هذه التدخلات على القرارات الرئيسية وخصوصا تلك المتعلقة ببيئة الاستثمار؟

□ العمل السياسي امر حتمي. نحن بلد ديموقراطي ومَن يريد الاعتراض يمكنه ذلك. لكن لا يجوز اعتماد التدخلات السياسية كموقف ممانع في اتخاذ القرارات الايجابية التي تهدف الى تأمين مصلحة البلد. ما كان يجري في مجلس الوزراء سابقا، حد من فعالية الحكومة ومنع قيام الدولة. لذلك لا يمكن بناء الدولة انطلاقا من عقلية الممانعة النفعية، علما ان اتخاذ القرارات داخل مجلس الوزراء بالاكثرية هو بداية الطريق لاستعادة الدولة المخطوفة.

رئيس اتحاد الغرف اللبنانية والهيئات الاقتصادية محمد شقير.

■ ما هو دور الحكومة في تعزيز الشفافية والمساءلة لتخفيف القلق الاستثماري؟

□ محاربة الفساد تتم منذ مدة بعيدة من خلال الشعارات والتصريحات والمواقف المبهمة. وقف الفساد يتم عندما تعتمد "الحكومة الالكترونية"، عندها فقط نمنع الاحتكاك بين المواطن صاحب العلاقة والموظف المعني. لبنان كان السباق في وضع اسس "الحكومة الالكترونية" لقد اعتمدتها دول عديدة، كالمملكة العربية السعودية بحيث اصبح في امكان اي مواطن اجراء جميع معاملاته الادارية عبر الهاتف الخليوي. لقد تمت عرقلة تنفيذ مشروع مكننة الادارة وهو بقيمة 54 مليون دولار بسبب التدخلات السياسية، فيما الهدف هو استمرار الفساد والرشوة والتوظيف العشوائي الموجه. لذلك، المطلوب من الحكومة المقبلة تنفيذ مشروع مكننة الإدارة، واعتماد الخصخصة بجميع اقسامها، والا لن تقوم للبلد قائمة.

> **الثقة تعود بعد تنفيذ القوانين الاصلاحية وهيكلة القطاع المصرفي**

■ ما هي الاصلاحات الاقتصادية التي يجب تنفيذها لاستعادة الثقة بالنظام المصرفي؟

□ تستعاد الثقة بالقطاع المصرفي عبر ادخال مصارف اجنبية مدمجة الى حد ما مع مصارف محلية، ووضع خطة لهيكلة المصارف واعادة الودائع. بذلك فقط يمكن ان تعود الثقة تدريجا للقطاع المصرفي. لقد دخل خلال الفترة الاخيرة الى المصارف نحو مليار ونصف مليار دولار، وهذا دليل يبشر بالخير. هناك العديد من الخطط الاصلاحية الاقتصادية وضعتها اكثر من جهة لكن القرار السياسي لم يتخذ في شأنها، وهو امر مستغرب وحوله اكثر من علامة استفهام.

■ اين هي القطبة المخفية التي لا تسمح باتخاذ القرار السياسي الصحيح؟

□ بصراحة لم يأت بعد القرار الخارجي الذي يسمح للبنان بالوقوف على قدميه. بعد التطورات التي حدثت في لبنان والمنطقة هناك امل، لذا نحن في الانتظار. عندما ربط صندوق النقل الدولي تنفيذ خطة الاصلاحات بشطب ودائع المواطنين، كنا على يقين من ان هذا الامر لن يحصل مطلقا. وقد كنت صريحا مع ممثلي الصندوق عندما اكدت لهم انه لا يوجد اي نائب يمكنه التصويت على شطب الودائع، الا يعتبر هذا الشرط من القطب المخفية؟

■ هل القرار الخارجي سيأتي مع سلة متكاملة من الحلول السياسية والاقتصادية؟

□ طبعا. نحن ننتظر كما قلت وكلنا امل.

■ كيف يمكن لمصرف لبنان ان يستعيد دوره كمحرك للاستقرار النقدي؟

□ من الضروري اعادة قراءة قانون النقد والتسليف، واجراء ما يلزم من تعديلات عليه. اضافة الى تطوير النظام المصرفي، يجب وضع قانون يحدد للدولة يمكنها من الاستدانة شرط ان لا يتجاوز الدين حجم الناتج المحلي اكثر من 50%.

■ كيف يمكن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

□ انا من الداعين الى مثل هذه الشراكة واؤمن بنجاحها، اعتمادا على نجاحات سابقة. ◄

إقتصاد

■ ما هي القطاعات الاقتصادية الاكثر جذبا للاستثمار اليوم في لبنان؟

□ اعتقد ان الوضع تغير اليوم بعد انتهاء عهد النظام السوري وانكشاف صناعة الكبتاغون التي غزت الاسواق الاقليمية، واتخذت مرافق لبنان في بعض الاحيان ممرا لها. ان موقف المملكة العربية السعودية تجاه لبنان، كان لحماية مواطنيها بالدرجة الأولى، عدا عن المواقف السياسية من بعض الاطراف اللبنانية المعارضة لها. المملكة تريد الاستقرار للبنان واستعاده قدرته وسيطرته على مرافقه ومرافئه. هذا الامر لا يتم الا بعودة انتظام الشرعية الدستورية والقانونية عبر انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة واعتماد الشفافية والمساءلة لوقف الفساد. لقد عبر سفير المملكة العربية السعودية في لبنان عن رغبة بلاده في عودة العلاقات الى سابق عهدها. اعتقد ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين لبنان والمملكة ودول الخليج، ستعود الى ما كانت عليه سابقا بعد انتخاب الرئيس وتشكيل حكومة.

■ كيف يمكن للبنان الترويج لنفسه كوجهة استثمارية واعدة؟

□ لن يتم الترويج للبنان استثماريا قبل تنفيذ القوانين الاصلاحية. المستثمر لن يعود الى لبنان قبل ان يلمس التغييرات والاصلاحات المطلوبة. حتى الاستثمارات المحلية لن تتحرك قبل اقرار الاصلاحات وعلى رأسها قانون ضريبي عصري حديث وواضح.

■ ما هو دور القضاء المستقل في تأمين بيئة قانونية مستقرة للاستثمار؟

□ المدماك الاساسي للمستثمر هو القضاء المستقل يبت بسرعة بكل القضايا التي تطرح امامه لحماية المستثمرين والاستثمار. هناك قضاة محترمون، وقضاة جاؤوا بالسياسة. لذلك بات من الضروري فصل القضاء عن السياسة حتى تأتي احكامه مستقلة لا تخضع لإملاءات السياسيين.

مصائب لبنان الاقتصادية مردها الى السياسة المتبعة

■ كيف يمكن عزل الاقتصاد الوطني عن التداعيات السلبية للصراعات السياسية؟

□ عندما يقتنع الجميع بأن السياسة هي في خدمة الاقتصاد، نكون قد خطونا الخطوة الصحيحة. كل الوفود الرسمية في العالم تضم رجال اعمال، وهذا دليل واضح على ان سياسة اي دولة هي في خدمة اقتصادها. لذلك من الضروري ان تقتنع الطبقة السياسية عندنا بأن الاقتصاد يأتي في المرتبة الاولى وليس العكس.

■ ماذا عن المستثمر المحلي، هل سيعود؟

□ انه ينتظر عودة الثقة بكل شيء، فاذا عادت عاد، الوضع يتوقف على هذا الامر. لذلك وضعت الهيئات الاقتصادية خطة اقتصادية كاملة وشاملة سترفع الى اي رئيس حكومة جديد لتنفيذها طبعا بعد مناقشتها معنا، وهي خطة واقعية تسمح بنقل لبنان من مكان الى مكان.

■ لقد وضعت الهيئات سابقا خططا اقتصادية لكنها لم تنل موافقة الفعاليات السياسية، فكيف ستتمكن الهيئات اليوم من تنفيذ خطتها؟

□ كلمة حق تقال ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي تبنى هذه الخطة. هناك الكثير من مطالب الهيئات خلال الازمات التي مر بها لبنان اخيرا تمت تلبيتها. العين اليوم على لبنان، ومن لا يعرف التكيف مع مجريات الاحداث الجارية محليا واقليميا سيجد نفسه خارج الاحداث وسيفشل.

■ ماذا عن العلاقات مع سوريا لجهة التعاون الاقتصادي؟

□ حتى هذه الساعة كل الامور جيدة، وجميع القرارات التي اتخذت تبشر بالخير، وهي قرارات مدروسة وحكيمة. لقد طالبت رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي بإلغاء جميع الاتفاقات الاقتصادية التي وضعت على قياس النظام السابق وحل المجلس الاعلى السوري - اللبناني. الامر المهم جدا هو اغلاق جميع المعابر الحدودية غير الشرعية، لان هذا الاجراء وحده كفيل بانقاذ الاقتصاد الوطني. النظام السابق كان له اثر سيىء على الاقتصاد اللبناني.

المديريّة العامّة
للأمن العام

ضحية . خدمة